



أحمد السعدون يتصدر الحضور



الصيفي مبارك الصفيي وخالد الطاحوس ومسلم البراك ومبارك الوعلان وخالد العذرة وعلي الدقباسي خلال الندوة

في ندوة حضرها 9 نواب عقدت بقاعة «عالم التراث» في الرقة

ناشطون سياسيون: الأغلبية النيابية يجب أن تكون لمجلس الأمة وليست للحكومة

عوانق «ليش يا حكومة شفرق هذا عن هذا» نحن لا نطالب باكثر من العدالة هذا مثال. وزاد الطامسي: المثال الآخر جميعكم تعرفون ان التعيينات تتم عن طريق ديوان الخدمة المدنية وأنا لوم الاخوة النواب سواء الموجودون أو غير الموجودين، لأنه للأسف الشديد لم تكن هناك عدالة في سياسة التوظيف في جميع الوزارات عن طريق الترشيحات، وللاسف هذا نوع من أنواع التفرقة التي تمارسها الحكومة، فهينة الاستثمار وصندوق التنمية ومجلس الوزراء والأمن الوطني وهذه لا تبعد لديوان بعدد وإنما تبعد باسم شخصي. تساءل الطامسي هل يجوز هذا يا حكومة؟ وقال الطامسي: الظاهر ان هذه الادارات لم تمر عليها مادة بالدستور والتي تنص على ان المواطنين سواسية في الحقوق والواجبات، وطالب الطامسي النواب بايقاف هذه المهازل.



عريف الندوة عبدالحسن البرقاري



يوسف الكندري

وتابع الطامسي: هناك أمر مهم حدث بعد جلسة طرح الثقة ولم أسمع نائبا تطرق اليه الا النائب د.ضيف الله ابورمية «بيض الله وجهه»، وهو امر غفل عنه النواب المحترمون، وهو قرار صدر عن وزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي بتاريخ 23 مارس الماضي، وينص على انه ستحدد مقاعد الطلبة الكويتيين المقيدين في الجامعات والمعاهد المعترف بها بالخارج بالا يتجاوز العدد في كل كلمة 50 طالبا كويتيا، وهذا قرار فاشل، وضرب للوحدة الوطنية وهو قرار المقصود به ابناء المناطق الخارجية دون مجاملة أو نفاق، ويجب على نواب الأمة ان يتصدوا لهذه القرارات الفاشلة، وناشد الطامسي النواب بالنظر بعين الاهتمام بالقضايا التي تهم المواطن، خاصة الوضع الصحي والتعليم وطلبات الإسكان التي وصل عددها الى ما يقارب 80 ألف طلب، وحث الطامسي حديثه موجه للنائب مسلم البراك قائلا: لا تعتقد في يوم من الأيام ان الرأس يستوي مع الذيل، فانت يا ابوحمود خلقت الله رأسا.



مصافحة بين د.ضيف الله ابورمية وخالد الطاحوس

حضر وبدو وشيعة وسنة لا نقبل بهذه التفرقة. وأضاف: مسؤولية الحفاظ على الوحدة الوطنية هي مسؤولية النظام وليست الحكومة «أكبر من الحكومة». وبيدوره، قال الناشط السياسي فيصل العازمي: ينبغي على الحكومة ان تفي رسالة ما بعد الاستجواب انه اذا اجتاز وزير الاعلام حسابيا طرح الثقة، فإنه سياسيا صوت 22 نائبا مع طرح الثقة وثلاثة امتنعوا لم يهبوا لهذا الوزير الثقة. اضاف: هناك رسالة ايضا يجب ان يعيها الناخبون من وقف في خندق الشعب ومع مؤسسات الأمة ينبغي ان يقدم.

وزاد: بحسب الان نجامل على مستقبل البلد، وعلينا ان نقدم النائب الذي يقف مع الأمة ويدافع عن أموال الأمة وعن مؤسساتها الدستورية. أقر المتحدثين عضو المجلس البلدي السابق محمد الطامسي الذي أكد ان قضية الوحدة الوطنية من أهم القضايا التي

في طغيان العمل البرلماني والذي يؤدي الى طرح مبدأ أصبح اليوم سائدا «شتكلف هذي المشكلة ثلاث ملايين اخذ اربع ملايين وحل هذي المشكلة» وهناك ضمان عديدة للبيع في كل الاماكن والمواقع فقد أصبح الدينار وسيلة. وأضاف الجاسم: نحن متفاجسون عن دعم النواب عندما تحولنا الى جمهور نلتفت يميننا ويسارنا نشجع «اهنيه وهناك» اذا لم تشكل القاعدة السياسية التي يظنللق منها النواب فلن تتمكن اقلية وطنية تطبق من ان تفعل اي شيء بالبرلمان.

لا للامتيازات من جانبه تحدث د.خالد شخير قائلا: 22 نائبا صوتوا للوحدة الوطنية ورفضوا الامتيازات المقدمة من الحكومة، 22 نائبا صوتوا ضد وزير الاعلام الذي قال ان للاستجواب ثمن، 22 نائبا اوصلوا رسالة لكل من يريد ان يضرب الوحدة الوطنية باننا ككويتيين سواء

هو يقاؤها حتى اليوم كتلة برلمانية فقط رغم وجود قواعد كثيرة ومؤيدين ولكنها غير قادرة على ان تتحول الى حركة سياسية او تنظيم سياسي. وزاد: دون ان يكون هناك امتداد سياسي وقاعدة شعبية يبقى العمل البرلماني على العمل السياسي ووضع البلد اليوم يستدعي برأيي الشخصي تقديم استقالة النواب الوطنيين من المجلس كما حصل في السابق، فاليوم عندنا عمل برلماني فقط ولا يوجد في الكويت عمل سياسي وليس هناك تنظيمات سياسية بمعنى الكلمة تسند النواب لذلك هناك تراجع في كل المؤشرات رغم عناصر وطنية قادرة على محاسبة الحكومة ولكن لم يعد بإمكان اي نائب محاسبة الحكومة محاسبة حقيقية فالحكومة عرفت «اشلون» تضمن الاغلبية. وتابع الجاسم: اذا لم يعد الاعتراف للعمل السياسي وما لم نقض على الطرح المناطقي فلن نفلح في وقف التدهور الحاصل



محمد الجاسم



محمد مرزوق



محمد طامسي



حمود الهاجري

تعتبر في نهاية المطاف فرعية، وزاد: استجواب وزير الاعلام اهتم بهذا الاستجواب والقضايا الاساسية التي يجب ان نحاسب النواب عليها هي قضية الوحدة الوطنية والتفتتت المناطق الحاصلة هذه الايام، وقال: لو اتينا لمحاسبة النواب لابد ان نغذرهم لان النائب يستند الى قاعدة انتخابية ويضطر لتلمس توجهات هذه القاعدة سواء كانت عائلية او قبلية او طائفية. وأضاف الجاسم: نائب مثل مسلم البراك او اي نائب من النواب الشرفاء في طروحاته ومواقفه داخل مجلس الأمة لا يحتاج الى دعم قبيلته او دائرته الانتخابية بل يحتاج الى دعم الشرفاء والوطنيين في الكويت ويمكن من تحقيق انجازات حقيقية ولا بد من توفير دعم سياسي شعبي للنواب. للاخوان في كتلة العمل الشعبي

والانتخابات المقبلة. بدوره قال الكاتب والمحامي محمد عبدالقادر الجاسم: القضية ليست محاسبة هذا النائب او ذاك او عموم النواب هناك اخفاقات كثيرة تكرر وتكرس يوميا ولعل ابشع ما حدث خلال الشهور الستة الماضية هو الاصطفاف المناطقي وهذا الاصطفاف احد اوجه تفتتت الوحدة الوطنية، وأضاف هذا الاصطفاف المناطقي اصبح يعوق عمل النواب الشرفاء. وزاد: موقف النائب اصبح يقاس في هذه القضية او تلك من خلال تأييده للنائب صاحب المبادرة فان كان من القبيلة الفلانية قبل للنائب «الحضري شمويك وياه» وان حضر نائب «حضري» الذي احدى المناطق التي تسمى بـ «الخارجية» وشارك في ندوة او في تجمع ايضا يتعرض للحساب ويقال له «شمويك هناك»، وقال: هذا الطرح المناطقي مع الاسف لم يتم التصدي له بالشكل المطلوب ولن نحاسب النواب على قضايا

عبدالهادي العمري بحضور النواب احمد السعدون، مسلم البراك، د.وليد الطبطبائي، مبارك الوعلان، الصيفي مبارك الصفيي، خالد العذرة، خالد الطاحوس، د.ضيف الله ابورمية، علي الدقباسي اجمع عدد من الناشطين السياسيين على ان يجب ان تتم محاسبة النائب من قبل ابناء دائرته، مشددين على ان الأغلبية البرلمانية يجب ان تكون لمجلس الأمة وليست للحكومة، جاء ذلك خلال ندوة تحت عنوان «محاسبة النائب للنائب، والتي نظمها محمد مرزوق الرئيس مساء امس الاول بقاعة عالم التراث بمنطقة الرقة.

الندوة كانت مع منظم الندوة محمد مرزوق الرئيس الذي قال: وحدتنا الوطنية لا يختلف عليها اثنان ولا احد يزايد على الآخر في حب الكويت وأشار الرئيس الى ان الهدف من هذه الندوة هو اشعار النائب بموقفه تجاه ناخبيه بعيدا عن تصفية الحسابات، وزاد لكن يجب ان ندعم النواب الذين وقفوا مع طرح الثقة بوزير الاعلام لانهم انتصروا للشعب.

موضوع خطير من جانبه قال المحامي حمود الهاجري: وزير الاعلام ساهم بشكل مباشر في تفكيك الوحدة الوطنية وهذا الاستجواب اخطر من اي استجواب آخر رغم ايماننا بان جميع الاستجابات التي قدمت مستحقة. وأضاف: موضوع الوحدة الوطنية موضوع خطير يجب ان نتعلم كناخبين كيفية اختيار نواب المستقبل والممارسات التي حصلت في عصر هذا المجلس كشفت الاقعة واسقطت كل من هو مفروض ان يسقط، وتابع: يجب علينا ان ندفع بالنائب الصحيح وندفع بالاختيار نحو الاتجاه السليم لنعزز من هؤالء النواب لان الحكومة تعتقد ان لديها اغلبية برلمانية الآن واكد الهاجري انه في ظل وعي الناخبين حاليا لن نجد الحكومة اغلبية برلمانية في المستقبل

خلال افتتاح شاليهات أقامها «بيتك» لذوي الاحتياجات الخاصة

الجسار: القطاع الخاص بحاجة لتشريعات تعزز دوره في عملية التنمية



لقطة جماعية لعدد من مسؤولي بيتك، ووزارة الشؤون



د. سلوى الجسار ويدر المخيزيم ومحمد الكندري أثناء افتتاح المشروع

الوزارة ومبرة بيتك الخيرية على تنفيذ بعض المشاريع المهمة التي سيعلن عنها عند اكتمالها خلال الفترة المقبلة. وتقع الشاليهات في منطقة الزور على مساحة 7 آلاف متر مربع، وتتضمن صالات ألعاب للتسليّة ومرافق وخدمات عامة وصالة لكبار الشخصيات وحمام سباحة، بتكلفة مليون دينار، ويعد المشروع باكورة اعمال مبرة بيتك، ويستهدف تحقيق افضل سبل الرعاية وإدخال البهجة في نفوس ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال توفير كل الامكانيات وسبل تنظيم الأنشطة المختلفة التي تساهم في خدمة هذه الفئة العزيزة على قلوب الجميع.

ومساهمة في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة وترعاها الدولة بكل قطاعاتها لتنمية المجتمع في شتى المجالات. من جانبه، قال وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إن بيتك اكبر سندا وداعم للعديد من الأنشطة والأعمال التي تقوم بها الوزارة في المجالات ذات الطابع الاجتماعي الخيري والتي تستهدف خدمة اكبر شريحة من ابناء المجتمع، ويعمل الجانبان حاليا من خلال التعاون بين

المخيزيم: مساهمتنا الاجتماعية تعبر عن الوفاء ورد الجميل للمجتمع

بناء المجتمع تحتاج الى تضافر جميع الجهود من اجل دمجه في المجتمع ليمارسوا الحياة الطبيعية بالقدر الذي يستطيعون، وهو جهد يستعزز بأذن الله بمشاريع أخرى نرى ان المجتمع بحاجة ماسة اليها، فحينما نتلاقى الاهداف العامة تكون النتائج افضل، وهذا حرصنا دوما. واكد ان بيتك سيواصل بإذن الله اداء دوره الاجتماعي الذي نعتر به ونعبره رسالة وقاء لمجتمعنا الكويتي الذي جبل على عمل الخير،

الجسار: القطاع الخاص بحاجة لتشريعات تعزز دوره في عملية التنمية

قالت النائبة د.سلوى الجسار ان المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الكويتي حاليا تتطلب تشريعات وقوانين جديدة تعزز دور القطاع الخاص في تنمية المجتمع وتنفيذ المشاريع الكبرى التي تحقق اهداف الحكومة في التنمية الشاملة. وأكدت الجسار انها ستعمل لتحقيق هذا الهدف من خلال التنسيق والتعاون مع اعضاء المجلس، حيث اصبح العامل الاقتصادي هدفا مهما وملحا في حياة كل مواطن ومؤشرا كبيرا على اوضاع المجتمع ومدى تطوره ونهضته. واشادت الجسار في كلمتها بحفل افتتاح الشاليهات التي بناها بيتك التمويل الكويتي (بيتك) لذوي الاحتياجات الخاصة بمنطقة الزور بتكلفة بلغت مليون دينار: جهود «بيتك» كبيرة في المجتمع واصبحت تغطي جوانب عديدة مهمة ومؤثرة مثل التعليم والصحة وغيرها وتؤكد دورها وريادته، بشكل أصبح بيتك من خلاله النموذج لما يمكن ان يقوم به القطاع الخاص نحو مجتمعه وهو ما يحفز للعمل البرلماني الداعم لتوسيع دور القطاع الخاص وتعزيز مجالات عمله سواء في المجالات الاقتصادية او في المشاريع التنموية الخدمية.

الجسار: القطاع الخاص بحاجة لتشريعات تعزز دوره في عملية التنمية

واكدت الجسار ان ما انجزه بيتك على صعيد اداء دوره الاجتماعي ونجاحاته كمؤسسة مالية اسلامية تخطت الحدود الى العالمية ما يمثل مفخرة للاقتصاد الوطني والقطاع الخاص الكويتي ويعبر عن قدرة ابناء الكويت على النجاح وتحقيق افضل المستويات محليا وعالميا وفي نفس الوقت خدمة مجتمعه، وما شاهده اليوم من عطاء نحو فئة مهمة وهي المعاقون يدعو للفخر والشكر لكل من شارك في تحقيق هذا الانجاز الكبير.

من جانبه، قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في بيتك - بدر المخيزيم ان ما يقدمه بيتك من عطاءات ومساهمات اجتماعية تمثل ردا الجميل والوفاء للمجتمع الكويتي، مشيرا الى ان بيتك يعمل على مشاريع أخرى مهمة مثل إنشاء 15 مركز اسعاف في مختلف المناطق بالتعاون مع وزارة الصحة. وأضاف: هذا الجهد غايته - بعد رضا الله سبحانه - خدمة فئة من